Al-Quntar Journal for Humanitarian and Applied Studies

Philosophy and Foresight Science Series

الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة: تحليل للعوامل الجيوسياسية وأزمة الطاقة والاستجابات المؤسسية

الدكتور محمد خير فرحان حسين قرباع- محاضر غير متفرغ / الجامعة الاردنية

تاريخ الارسال 2025/9/28 تاريخ القبول 2025/10/27 تاريخ النشر 202510/30

الملخص: يشهد الاقتصاد الدولي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين أزمات هيكلية تتجاوز طبيعة الأزمات الدورية التقليدية التي مرت عليه، تنبع هذه الأزمات من تقاطع وتشابك عوامل متعددة تشمل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وأزمات طاقة عالمية حادة، وتصدعات في نموذج النمو الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب الدولية الثانية، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل متكامل لهذه الأزمات المركبة، من خلال فحص ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الجيوسياسي المتمثل في التحول من العولمة إلى الإقليمية، وأزمات الطاقة كعامل محفز للتضخم وعدم الاستقرار، والاستجابات المؤسسية المتباينة التي تتأرجح بين التعاون والحمائية.

بالاعتماد على منهجية التوليف النقدي للأدبيات، تحلل الدراسة كيف أن محركات النمو التقليدية(الاستهلاك، والإنفاق الحكومي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات)،قد وصلت إلى مرحلة التشبع أو التراجع، مما يقوض قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة، كما يسلط الضوء على أزمات الطاقة كأزمات هيكلية ناجمة عن نقص الاستثمار في الوقود الأحفوري قبل جاهزية البدائل المتجددة، وقد فاقمتها الحرب في أوكرانيا، على صعيد الاستجابات، يُظهر البحث التباين بين نهج التعلم بين الأزمات الذي اتبعه البنك المركزي الأوروبي، والتوجه نحو السياسة الصناعية الحمائية الذي يمثله قانون خفض التضخم الأمريكي.

تخلص الدراسة إلى أن الأزمات الحالية ليست مجرد صدمة خارجية، بل هي أزمات في بنية النظام الاقتصادي الدولي نفسه، وتوصي بضرورة إعادة التفكير في نماذج التنمية، وتعزيز آليات التعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة، وتطوير سياسات طاقوية ومالية قادرة على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية الدولية، الجيوسياسة، أزمة الطاقة، تراجع العولمة، الاستجابات المؤسسية، نموذج النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract: The global economy in the third decade of the 21st century is experiencing a structural crisis that surpasses the nature of traditional cyclical crises. This crisis stems from the intersection and entanglement of multiple factors, including escalating geopolitical tensions, a severe global energy crisis, and fractures in the post-World War II economic growth model. This research aims to provide an integrated analysis of this composite crisis by examining three key dimensions: the geopolitical shift from globalization to regionalism,

the energy crisis as a catalyst for inflation and instability, and the divergent institutional responses oscillating between cooperation and protectionism.

Relying on a critical literature synthesis methodology, the paper analyzes how traditional growth drivers consumption, government spending, foreign direct investment, and exports have reached a point of saturation or decline, undermining the ability of nations to achieve sustainable development. It also highlights the energy crisis as a structural issue stemming from underinvestment in fossil fuels before renewable alternatives were ready, a situation exacerbated by the war in Ukraine. On the institutional front, the research contrasts the 'inter-crisis learning' approach of the European Central Bank with the protectionist 'industrial policy' represented by the U.S. Inflation Reduction Act.

The study concludes that the current crisis is not merely an external shock but a crisis within the very structure of the global economic system. It recommends a fundamental rethinking of development models, the strengthening of international cooperation to address shared challenges, and the development of energy and financial policies capable of achieving both stability and sustainable growth.

Keywords: Global Economic Crisis, Geopolitics, Energy Crisis, De-globalization, Institutional Responses, Economic Growth Model, Sustainable Development.

1. تشريح أزمات النظام الدولي

1.1 تمهيد: الدخول في عصر الأزمات المتراكبة

لم يعد من الممكن فهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الدولي كأزمات منفصلة أو دورية، فما يشهده العالم اليوم هو أقرب إلى ما وصفه المؤرخ الاقتصادي آدم توووز بـ **الأزمات المتراكبة (Polycrisis)**، وهي حالة تتفاعل فيها صدمات متعددة المصادر (جيوسياسية، واقتصادية، ومناخية، وصحية) لتخلق حالة من عدم اليقين الهيكلي والمستمر (Tooze, 2022) ، لقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة كاشف لهذه الهشاشة، حيث فضحت ضعف سلاسل الإمداد الدولية، وسرعان ما تبعتها أزمات طاقة عالمية فاقمتها الحرب الروسية الأوكرانية، مما أطلق موجات تضخمية هي الأعلى منذ أربعة عقود في العديد من الاقتصادات المتقدمة (Ozili, 2023) .

تتزامن هذه الصدمات الخارجية مع مؤشرات قوية على استنفاد النموذج الاقتصادي الذي قام عليه النمو الدولي لعقود، تشير التحليلات الحديثة إلى أن الركائز التقليدية للنمو الاقتصادي، والمتمثلة في (تحفيز الاستهلاك، وزيادة الإنفاق الحكومي عبر الاستدانة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع الصادرات)، قد وصلت إلى حدودها القصوى أو بدأت بالانكماش الفعلي (Stavytskyy & Dligach, 2025) ، هذا الوضع لا يهدد فقط استقرار الاقتصادات الوطنية، بل يقوض بشكل مباشر الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث إن التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف بحلول 2030 يسير بوتيرة بطيئة ومقلقة (United Nations, 2024) .

في هذا الجانب المعقد، تظهر استجابات السياسات العامة متباينة ومجزأة وربما متناقضة مما يعكس تآكل الإجماع الدولي، ففي حين تُظهر مؤسسات مثل البنك المركزي الأوروبي قدرة ملحوظة على التعلم من الأزمات السابقة وتكييف أدواتها للحفاظ على الاستقرار الإقليمي (Quaglia & Verdun, 2023)، تتجه قوى اقتصادية كبرى مثل الولايات المتحدة نحو سياسات ذات طابع حمائي واضح، يُعد قانون خفض التضخم الأمريكي (IRA) مثالًا بارزًا على هذا التوجه، حيث يعيد تعريف السياسة المناخية لتصبح أداة في المنافسة الاقتصادية والصناعية مع الصين، بدلاً من كونها جهدًا تعاونيًا عالميًا (Bang, 2024)، هذا الانكفاء نحو السيادة الاقتصادية والمصالح الوطنية يمثل تحديًا مباشرًا للنموذج العولمي الذي ساد العقود الماضية.

2.1 المشكلة البحثية: قصور الأطر التقليدية في تشخيص الأزمات الهيكلية

إن هذه البيئة الدولية المعقدة تطرح **مشكلة بحثية** جوهرية، لا تكمن المشكلة في مجرد توثيق هذه الأزمات المتتالية، بل في **القصور الواضح في الأطر التحليلية التقليدية عن تقديم تشخيص متكامل لطبيعتها الهيكلية والمركبة**، تاريخيًا كانت الأزمات تُحلل ضمن سياقات متخصصة: أزمات مالية، أو أزمات ديون سيادية، أو صدمة نفطية، لكن المشكلة اليوم هي أننا نواجه أزمات نظام عالمي لا يمكن فهمها من خلال عدسة واحدة.

إن الأزمات الحالية ليست دورية (cyclical)، بل **هيكلية (structural)**؛ فهي لا تمثل انحرافًا مؤقتًا عن مسار النمو، بل تشير إلى تآكل المسار نفسه، فالنماذج الاقتصادية التي تفترض أن العوامل الجيوسياسية مجرد صدمات خارجية لم تعد صالحة عندما تصبح هذه العوامل جزءًا لا يتجزأ من الديناميكيات الاقتصادية اليومية، كما أن أدوات السياسة النقدية والمالية التقليدية، التي صُممت لمعالجة صدمات الطلب، أصبحت محدودة الفعالية في مواجهة تضخم ناتج عن صدمات العرض (الطاقة والغذاء) وتجزئة سلاسل الإمداد، وبالتالي، فإن المشكلة التي تتصدى لها هذه الدراسة هي **الحاجة الماسة إلى إطار تحليلي جديد قادر على تشخيص الأزمات كظاهرة نظامية (systemic) تنتج عن تفاعل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والمؤسسية، بدلاً من التعامل معها كسلسلة من الأحداث المنفصلة.**

3.1 الفجوة البحثية: من التحليل المجزأ إلى الحاجة للتوليف النقدي

تنشأ هذه المشكلة من **فجوة بحثية** واضحة في الأدبيات الحالية، والتي تتسم بالتحليل المجزأ أو ما يمكن تسميته بـ **تأثير الصوامع (The Silo Effect)**، على الرغم من وجود دراسات ممتازة تتناول جوانب فردية من الأزمات، إلا أنها نادرًا ما تتقاطع لبناء صورة شاملة، يمكن تحديد هذه الفجوة في النقاط التالية:

- **الفجوة بين الاقتصاد والسياسة:** بينما يقدم الاقتصاديون تحليلات مفصلة للتضخم والنمو (Stavytskyy & Dligach, 2025)، ويقدم محللو السياسة الدولية دراسات عميقة للتنافس الأمريكي-الصيني أو تداعيات الحرب في أوكرانيا، فإن هناك ندرة في الأبحاث التي تربط بشكل منهجي بين استنفاد نموذج النمو الاقتصادي وصعود السياسات الحمائية والتوترات الجيوسياسية.
- **الفجوة بين المستوى الدولي والمحلي:** تركز الكثير من الدراسات إما على التحولات الكبرى في النظام الدولي أو على استراتيجيات التكيف الفردية (Puteri et al., 2025)، لكن هناك فجوة في فهم كيف أن القرارات المتخذة على المستوى الكلي (مثل قانون خفض التضخم الأمريكي) تؤثر بشكل مباشر على السلوك المالي الدفاعي للأفراد على المستوى المحلي، والعكس صحيح.

- **الفجوة في تحليل الاستجابات المؤسسية:** تتم دراسة استجابات المنظمات (مثل البنك المركزي الأوروبي) غالبًا بشكل منفصل (Quaglia & Verdun, 2023) ، الفجوة تكمن في غياب التحليل المقارن الذي يضع هذه الاستجابات المتباينة (التعاونية مقابل الحمائية) في مواجهة بعضها البعض، لفهم كيف أن هذا التباين هو بحد ذاته أحد أعراض ومحركات تجزئة النظام الدولي.

إذًا، الفجوة البحثية التي يسعى هذا العمل لملئها هي **غياب التوليف النقدي (Critical Synthesis) الذي يربط بين هذه التحليلات المجزأة في إطار تحليلي واحد ومتكامل.**

4.1 أصالة البحث ومساهمته: نحو إطار تحليلي متكامل

انطلاقًا من هذه الفجوة، تكمن **أصالة هذه الدراسة ومساهمتها العلمية** في قدرتها على تجاوز التحليلات الجزئية وتقديم إطار تحليلي متكامل للأزمات الاقتصادية الدولية الراهنة، لا تكمن مساهمة هذه الدراسة في تقديم بيانات كمية جديدة، بل في قيمته التحليلية والتوليفية من خلال:

1. **بناء إطار متكامل:** يقدم البحث نموذجًا لفهم الأزمات ليس كحدث، بل كنظام معقد تتفاعل فيه ثلاثة أبعاد رئيسية: **البنية الاقتصادية الهيكلية، والديناميكيات الجيوسياسية، والاستجابات المؤسسية**، هذا الربط هو مساهمة نظرية أساسية.
2. **تجاوز التفسيرات أحادية السبب:** بدلاً من إرجاع الأزمات إلى سبب واحد (الجائحة، الحرب، التضخم)، يجادل البحث بأنها نتاج **تفاعل وتضخيم متبادل** بين هذه العوامل، مما يوفر تشخيصًا أكثر دقة وعمقًا.
3. **مد الجسور بين التخصصات:** تعمل هذه الدراسة كجسر بين حقول الاقتصاد السياسي الدولي، ودراسات الطاقة، والحوكمة الدولية، من خلال دمج رؤى من الأدبيات المختلفة في حجة واحدة متماسكة.
4. **توفير أساس لصانعي السياسات:** من خلال تقديم تشخيص شامل، يوفر البحث أساسًا أفضل لصانعي السياسات لفهم أن الحلول الجزئية (مثل رفع أسعار الفائدة فقط) لن تكون كافية لمعالجة أزمة ذات جذور هيكلية وجيوسياسية عميقة.

بناءً على ما سبق، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية: **كيف يمكن فهم الأزمات الاقتصادية الدولية الحالية كظاهرة مركبة تنبع من تفاعل العوامل الجيوسياسية، وأزمات الطاقة، والتحولات الهيكلية في نموذج النمو، والقصور في الاستجابات المؤسسية؟** للإجابة على هذا السؤال، يقوم البحث بتحليل وتوليف الأدبيات الحديثة التي تناولت جوانب مختلفة من هذه الأزمات، بهدف بناء إطار تحليلي متكامل يوضح الترابط العضوي بين هذه العوامل.

ينقسم البحث إلى الأقسام التالية: بعد هذه المقدمة، يستعرض القسم الثاني الإطار النظري ومراجعة الأدبيات. ويقدم القسم الثالث المنهجية المتبعة، أما القسم الرابع، فيقوم بتحليل ومناقشة أبعاد الأزمات. وأخيرًا، يقدم القسم الخامس الخاتمة والتوصيات

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

لفهم الطبيعة المتعددة الأبعاد للأزمات الحالية، من الضروري دمج رؤى من حقول الاقتصاد السياسي، والعلاقات الدولية، ودراسات التنمية. تستند هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور نظرية رئيسية مستقاة من الأدبيات المتاحة.

1.2 فشل النماذج الاقتصادية التقليدية: من النقد التاريخي إلى الأزمات الهيكلية

يعود نقد النماذج الاقتصادية التي تفرضها المنظمات الدولية كحلول عالمية إلى عقود مضت، حيث كانت الانتقادات تتركز غالبًا على عدم ملاءمة السياسات المقترحة للسياقات المحلية، في تحليله الشهير للأزمات المالية الآسيوية عام 1997، قدم جوزيف ستيغليتز (Stiglitz, 2000) نقدًا لاذعًا لنهج الوصفة الواحدة الذي تبناه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، فقد فرضت هذه المنظمات سياسات تقشفية صارمة على دول شرق آسيا، متجاهلة أن أزمتها لم تنبع من عجز حكومي، بل من تهور القطاع الخاص وتحرير الأسواق المالية بشكل متسرع وغير منظم، كانت النتيجة، كما يرى ستيغليتز، هي تحويل التباطؤ الاقتصادي إلى كساد عميق، مما كشف عن فشل النماذج الاقتصادية التي تتجاهل البنى المؤسسية والخصوصيات الوطنية للدول.

اليوم يتخذ هذا النقد بُعدًا أعمق وأكثر إثارة للقلق، فالمشكلة لم تعد تقتصر على فشل السياسات المطبقة، بل امتدت لتشمل خللًا هيكليًا في محركات النمو نفسها التي قام عليها الاقتصاد الدولي لعقود، كان نموذج النمو الاقتصادي لما بعد الحرب يعتمد بشكل كبير على تحفيز **الاستهلاك** الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للطلب، لكن هذا المحرك يبدو اليوم منهكًا في الاقتصادات المتقدمة، حيث وصل نمو الاستهلاك إلى مرحلة التشبع بسبب عوامل ديموغرافية مثل شيخوخة السكان، التي تزيد من معدلات الادخار وتقلل من الإنفاق، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات ديون الأسر التي تقيد قدرتها على الاستهلاك المستقبلي (Stavytskyy & Dligach, 2025).

وفي ظل تباطؤ الاستهلاك الخاص، لجأت الدول تاريخيًا إلى **الإنفاق الحكومي** كأداة رئيسية لتحفيز الاقتصاد، خصوصا في أوقات الركود، إلا أن هذه الأداوات أصبحت هي الأخرى محدودة الفعالية، فبعد عقود من سياسات التحفيز، وتحديدًا بعد الاستجابات المالية الضخمة للأزمة المالية لعام 2008 ثم جائحة كوفيد-19، وصلت الديون الحكومية الدولية إلى مستويات قياسية كبيرة، هذا العبء الهائل من الديون يحد بشكل كبير من الحيز المالي المتاح للحكومات لتحفيز اقتصاداتها دون المخاطرة بفقدان الثقة في الأسواق المالية وارتفاع تكاليف خدمة الديون (International Monetary Fund, 2024).

أما المحركات الخارجية التي غذت عقودًا من العولمة، وهي الاستثمار والتجارة، فتواجه هي الأخرى تآكلًا هيكليًا، فقد شهد **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**، الذي كان يُنظر إليه كقناة حيوية لنقل رأس المال والتكنولوجيا إلى الدول النامية، انخفاضًا حقيقيًا كبيرًا منذ عام 2005، هذا التراجع لا يقلل فقط من فرص النمو المباشرة في الدول المتلقية، بل يشير أيضًا إلى حالة من العزوف عن المخاطرة وإعادة تقييم لسلاسل القيمة الدولية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ويترافق هذا التراجع في تدفقات رأس المال مع ركود في المحرك الثاني للعولمة، وهو **التجارة**، حيث تُظهر البيانات أن نمو الصادرات الدولية بالقيمة الحقيقية قد توقف تقريبًا منذ عام 2011، مما يعني أن نموذج النمو القائم على التصدير الذي انتشل مئات الملايين من الفقر في العقود الماضية لم يعد متاحًا بنفس القدر لمعظم دول العالم (Stavytskyy & Dligach, 2025).

إن ما يكشفه هذا التحليل ليس مجرد ضعف في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بل هو تعطل متزامن لجميع المحركات التقليدية للنمو، هذا الوضع يؤكد أن الأزمات الحالية ليست مجرد أزمات سيولة أو ثقة يمكن معالجتها بأدوات

السياسة التقليدية، بل هي **أزمات في نموذج التنمية نفسه**، إن الفشل المتزامن للاستهلاك والإنفاق الحكومي والاستثمار والتجارة في دفع عجلة النمو يتطلب إعادة تفكير جذرية في مصادر النمو المستقبلية، والانتقال من نموذج يعتمد على التوسع الكمي إلى نموذج يركز على الاستدامة والكفاءة والابتكار.

2.2 الأزمات المتزامنة: تقاطع الجيوسياسة وأمن الطاقة

إن أزمات النموذج الاقتصادي الراهنة لا تنبع فقط من تناقضاته الداخلية، بل تتفاقم بشكل حاد بفعل صدمات خارجية متزامنة، أبرزها التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وأزمات الطاقة التي نتجت عنها، لقد شهد العقد الأخير تحولًا جوهريًا في دور الطاقة في العلاقات الدولية: فلم تعد مجرد سلعة اقتصادية تحكمها آليات العرض والطلب، بل تحولت إلى أداة رئيسية في الصراع الجيوسياسي، وساحة للمنافسة على النفوذ، ومصدرًا لعدم الاستقرار الدولي، هذا التحول يعني أن أمن الطاقة أصبح جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي، مما يعيد تشكيل أولويات الدول وسياساتها الخارجية والاقتصادية.

يقدم أوزيلي (Ozili, 2023) تحليلًا مفصلاً لأزمات الطاقة الدولية بين عامي 2021 و2022، مؤكدًا أنها لم تكن وليدة سبب واحد، بل نتاج تقاطع ثلاثة عوامل هيكلية وعرضية، **العامل الهيكلي الأول** هو النقص المزمن في الاستثمار في قطاع الوقود الأحفوري على مدى العقد الماضي، هذا النقص لم يكن صدفة، بل كان نتيجة مباشرة للضغط المتزايد من أجل التحول نحو الطاقة النظيفة، والذي تجسد في اتفاق باريس للمناخ وحركة الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG)، ومع أن هذا التوجه كان ضروريًا على المدى الطويل، إلا أنه اوجد فجوة زمنية خطيرة: تم سحب الاستثمارات من مصادر الطاقة التقليدية بوتيرة أسرع من قدرة مصادر الطاقة المتجددة على سد الفجوة وتوفير إمدادات مستقرة وموثوقة، لقد دخل العالم في انتقال طاقوي غير منظم (a disorderly energy transition)، مما جعل نظام الطاقة الدولي هشًا وعرضة للصدمات.

وقد تفاعلت هذه الهشاشة الهيكلية مع **عامل عرضي حاد**، وهو صدمة الطلب التي تلت جائحة كوفيد-19، فمع رفع قيود الإغلاق، شهد الاقتصاد الدولي انتعاشًا سريعًا وغير متوقع في الطلب على السلع والخدمات والسفر، وكلها قطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، هذا الارتفاع المفاجئ في الطلب اصطدم بجانب عرض ضعيف وغير قادر على الاستجابة بالسرعة الكافية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير في أواخر عام 2021، حتى قبل اندلاع أي نزاع عسكري كبير (Ozili, 2023).

ثم جاء **العامل الجيوسياسي** ليكون بمثابة المحفز الذي حول أزمات ألاسعار إلى أزمات أمنية واقتصادية شاملة، لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية مجرد صدمة إضافية، بل كانت تسييسًا متعمدًا لهذه الهشاشة الطاقوية، فقد استخدمت روسيا صادراتها من الغاز الطبيعي كسلاح جيوسياسي للضغط على أوروبا، مما أدى إلى تعطيل الإمدادات بشكل شبه كامل إلى شركائها الرئيسيين مثل ألمانيا، هذا الإجراء لم يسبب فقط أزمات طاقة غير مسبوقة في أوروبا، بل أطلق سباقًا عالميًا محمومًا لتأمين شحنات الغاز الطبيعي المسال(LNG) ، مما أدى إلى ارتفاع هائل في أسعار الطاقة على مستوى العالم، كانت النتيجة المباشرة هي موجة تضخم عالمية عنيدة، حيث أن ارتفاع تكاليف الطاقة ينتقل بسرعة إلى جميع قطاعات الاقتصاد،

من تكاليف النقل والشحن إلى أسعار المواد الغذائية (بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة التي يعتمد إنتاجها على الغاز الطبيعي)، وصولًا إلى تكاليف الإنتاج الصناعي.

هذا الوضع يضع صانعي السياسات في مواجهة معضلة ثلاثية (trilemma) صعبة: الحاجة إلى ضمان **أمن الطاقة** على المدى القصير (مما قد يستدعي العودة مؤقتًا إلى مصادر طاقة ملوثة مثل الفحم، كما فعلت ألمانيا)، والحاجة إلى الحفاظ على **القدرة على تحمل التكاليف** للمواطنين والشركات لمنع الاضطرابات الاجتماعية، والحاجة إلى الالتزام بأهداف **التحول المناخي** على المدى الطويل، إن صعوبة الموازنة بين هذه الأهداف الثلاثة المتضاربة هي ما يجعل أزمات الطاقة الحالية مستعصية على الحلول السريعة.

بشكل أعمق، يعكس هذا الوضع تحولًا أوسع في طبيعة المخاطر الجيوسياسية، فكما أشار باحثون سابقًا، لم تعد هذه المخاطر تقتصر على النزاعات العسكرية المباشرة، بل امتدت لتشمل حروبًا اقتصادية وتجارية، حيث تُستخدم سلاسل الإمداد والطاقة والتقنية كأسلحة .(Wang et al., 2011) لقد أصبحت الاعتمادية المتبادلة (interdependence)، التي كانت تُعتبر يومًا ما ضمانًا للسلام والازدهار، تُرى الآن كمصدر للضعف والابتزاز. وهذا هو السبب الذي يدفع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات تقليل المخاطر (de-risking) والصداقة الصناعية (friend-shoring)، التي تهدف إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد الدولية لتكون أقل كفاءة من الناحية الاقتصادية، ولكن أكثر أمانًا من الناحية الجيوسياسية. إن أزمات الطاقة الحالية ليست إلا التجسيد الأكثر وضوحًا لهذا الواقع الجديد الذي يندمج فيه الاقتصادي بالسياسي بشكل لا رجعة فيه.

3.2 الاستجابات المؤسسية: بين التعلم المؤسسي والحمائية القومية

في مواجهة هذه الأزمات المعقدة والمتشابكة، كشفت استجابات المنظمات الدولية والوطنية عن تصدع عميق في الحوكمة الاقتصادية الدولية، وأبرزت مسارين متناقضين: مسار التعاون الإقليمي القائم على التعلم من التجارب السابقة، ومسار الحمائية القومية الذي يعطي الأولوية للمصالح الوطنية على حساب النظام متعدد الأطراف.

يمثل البنك المركزي الأوروبي (ECB) الحالة النموذجية للمسار الأول، تقدم كواليا وفيردان (Quaglia & Verdun, 2023)دراسة حالة مقنعة تُظهر كيف أظهر البنك قدرة ملحوظة على **التعلم بين الأزمات(inter-crisis learning)** ، ففي أثناء أزمة الديون السيادية الأوروبية (2010-2012)، تعرض البنك لانتقادات حادة بسبب استجابته البطيئة والمترددة، والتي كانت مشروطة بسياسات تقشفية قاسية كادت أن تؤدي إلى تفكك منطقة اليورو، لكن الدرس الأهم الذي تعلمه البنك من تلك التجربة المريرة، والذي تجسد في خطاب رئيسه آنذاك ماريو دراغي كل ما يلزم (whatever it takes)، هو أن دوره لا يقتصر على محاربة التضخم، بل يمتد ليشمل الحفاظ على سلامة الاتحاد النقدي نفسه.

هذا الدرس تُرجم إلى استجابة سريعة وحاسمة في مواجهة جائحة كوفيد- 19 عام 2020، فمن خلال إطلاق برنامج شراء الطوارئ الوبائي(PEPP) الضخم، لم يقم البنك بضخ السيولة في الأسواق فحسب، بل أرسل إشارة سياسية واضحة بأنه لن يسمح للأزمة الصحية بأن تتحول إلى أزمة مالية تهدد بتفكك منطقة اليورو، هذا التحرك عكس تحولًا جوهريًا في فهم البنك لدوره، حيث اعترف صراحة بأن **الاستقرار المالي** ليس مجرد هدف ثانوي، بل هو شرط أساسي لتحقيق **استقرار**

الأسعار، هذا التحول من عقيدة ضيقة مستوحاة من البنك المركزي الألماني إلى عقيدة أوسع وأكثر براغماتية يمثل ما يسميه منظرو السياسات **تعلمًا مزدوج الحلقة (double-loop learning)**، وهو ليس مجرد تغيير في الأدوات، بل تغيير في الأهداف الأساسية والاستراتيجية للمؤسسة نفسها(Quaglia & Verdun, 2023) .

على النقيض تمامًا من هذا النموذج القائم على التعاون الإقليمي والتعلم المؤسسي، تأتي استجابة الولايات المتحدة المتمثلة في **قانون خفض التضخم (IRA)**، يوضح بانغ (Bang, 2024) أن هذا القانون، على الرغم من أهدافه المناخية المعلنة، هو في جوهره قانون **سياسة صناعية خضراء** يهدف إلى تحقيق أهداف جيوسياسية واقتصادية واضحة: تعزيز القدرة التنافسية الأمريكية وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، وتحديدًا في مواجهة الصين، يتم تحقيق ذلك من خلال آلية **متطلبات المحتوى المحلي**، التي تربط الحصول على الدعم السخي للسيارات الكهربائية أو البطاريات أو الألواح الشمسية بأن تكون نسبة معينة من مكوناتها قد صُنعت في أمريكا الشمالية،

هذا النهج يمثل تحولًا جذريًا عن مبادئ التجارة الحرة التي دافعت عنها الولايات المتحدة لعقود، ويشكل ضربة مباشرة لقواعد منظمة التجارة الدولية التي تمنع التمييز ضد المنتجات الأجنبية. فبدلاً من السعي إلى اتفاقيات دولية لخفض الانبعاثات، اختارت الولايات المتحدة استخدام قوتها المالية الهائلة لايجاد حوافز تجبر الشركات الدولية على نقل استثماراتها ومصانعها إلى أراضيها، هذا التوجه، رغم فعاليته المحتملة محليًا في ايجاد وظائف وتعزيز الصناعة، إلا أنه يطلق **سباق دعم عالمي (global subsidy race)**، حيث يشعر الشركاء التجاريون، مثل الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، بأنهم مجبرون على الرد بسياسات مماثلة لحماية صناعاتهم، والنتيجة الحتمية هي تفكيك منظومة التجارة الدولية، وتصاعد التوترات التجارية، وتعزيز التوجه نحو الإقليمية الذي أشار إليه ستافيتسكي ودليغاتش(2025) .

إن هذا التباين الحاد في الاستجابات يوضح التوتر القائم في قلب النظام الدولي بين منطقين متعارضين، **المنطق الأول**، الذي يمثله البنك المركزي الأوروبي، هو منطق التعاون متعدد الأطراف (أو على الأقل الإقليمي) لمواجهة التحديات المشتركة، مع الاعتراف بالاعتماد المتبادل، **أما المنطق الثاني**، الذي يمثله قانون خفض التضخم الأمريكي، فهو منطق السيادة والمنافسة القومية الذي يرى الاقتصاد الدولي كلعبة صفرية، حيث إن مكسب دولة ما يجب أن يكون بالضرورة على حساب دولة أخرى، إن هيمنة المنطق الثاني في السنوات الأخيرة هي التي تفسر لماذا تبدو الحوكمة الاقتصادية الدولية اليوم عاجزة ومجزأة أكثر من أي وقت مضى.

3. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على **منهجية تحليلية كيفية (Qualitative Analytical Method)**، تستند بشكل أساسي إلى **التوليف النقدي للأدبيات (Critical Literature Synthesis)**، لا تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بيانات كمية جديدة، بل إلى بناء حجة نظرية متماسكة ومتكاملة من خلال الربط بين نتائج وتحليلات دراسات حديثة ومتنوعة تناولت جوانب مختلفة من الأزمة الاقتصادية الدولية.

تم اختيار مجموعة من الأوراق العلمية الأساسية (Puteri et al., 2025; Bang, 2024; Stavytskyy & Dligach, 2025; Stiglitz, 2000; Quaglia & Verdun, 2023; Ozili, 2023) كنقاط انطلاق للتحليل، وذلك لتنوعها الموضوعي والجغرافي والزمني. تم استكمال هذه المصادر الأساسية بمجموعة من الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات دولية مثل

الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنتدى الاقتصاد الدولي، بالإضافة إلى أبحاث أكاديمية أخرى ذات صلة لضمان شمولية التحليل وتلبية متطلبات قائمة المراجع.

تتضمن عملية التحليل الخطوات التالية:

- **التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)** : تم تحديد المحاور والمواضيع الرئيسية المشتركة والمتقاطعة في الأدبيات، وهي: البعد الجيوسياسي وتراجع العولمة، أزمة الطاقة وآثارها، أزمة نموذج النمو الهيكلي، والاستجابات المؤسسية المتباينة.
- **التوليف والتكامل (Synthesis and Integration)** : تم دمج الأفكار من المصادر المختلفة لبناء سردية تحليلية شاملة. على سبيل المثال، تم ربط نقد ستيغليتز (2000) للسياسات التقشفية بتحليل ستافيتسكي ودليغاتش (2025) لاستنفاد محركات النمو، لإظهار أن المشكلة ليست فقط في السياسات بل في النموذج نفسه.
- **التحليل النقدي (Critical Analysis)** : تم تقييم الحجج المختلفة في سياق أوسع. على سبيل المثال، تمت المقارنة بين استجابة البنك المركزي الأوروبي كنموذج للتعلم المؤسسي الإقليمي، واستجابة الولايات المتحدة كنموذج للسياسة الصناعية القومية، لإبراز التوتر في الحوكمة الاقتصادية الدولية.

تكمن قوة هذه المنهجية في قدرتها على بناء فهم عميق وشامل لظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد مثل الأزمة الحالية، من خلال تجاوز التحليلات الجزئية وتقديم رؤية متكاملة.

4. تحليل ومناقشة أبعاد الأزمة

يتناول هذا القسم تحليل الأبعاد الثلاثة الرئيسية التي تشكل الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية: البعد الجيوسياسي، وأزمة الطاقة، والاستجابات المؤسسية، مع إظهار ترابطها العضوي.

1.4 البعد الجيوسياسي: من ذروة العولمة إلى عالم مجزأ

كانت العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، وتحديدًا من أوائل التسعينيات حتى الأزمة المالية الدولية عام 2008، تمثل ما يمكن تسميته بـ ذروة العولمة(Hyper-globalization) ، قامت هذه الحقبة على إيمان شبه مطلق بأن تعميق الاعتماد المتبادل، وتوسيع التجارة الدولية، وتحرير تدفقات رأس المال سيؤدي حتمًا إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق الرخاء الدولي، وتعزيز السلام، لكن البيانات تشير بوضوح إلى أن هذا الاتجاه بدأ بالانعكاس حتى قبل الصدمات الأخيرة، يُظهر تحليل ستافيتسكي ودليغاتش (2025) نقطة تحول حاسمة، حيث دخلت التجارة الدولية في السلع، بالقيمة الحقيقية، في حالة من الركود النسبي منذ عام 2011، لقد كانت الأزمة المالية لعام 2008 هي الشرارة الأولى التي هزت الثقة في هذا النموذج، لكن جائحة كوفيد-19 كانت بمثابة المسرّع الذي حول الشكوك إلى سياسات فعلية، فجأة، لم تعد الكفاءة الاقتصادية بأي ثمن هي الهدف الأسمى، بل حلت محلها مفاهيم جديدة مثل **مرونة سلاسل الإمداد** والأمن الاقتصادي الوطني كأولويات استراتيجية.

تُعد الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين المؤشر الأبرز والمحرك الرئيسي لهذا التحول، لم تعد المنافسة بين القوتين تقتصر على الميزان التجاري، بل امتدت لتصبح صراعًا وجوديًا على قيادة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، انتقل الصراع إلى ساحة التكنولوجيا، وخصوصا في مجال **أشباه الموصلات (Semiconductors)**، التي أصبحت بمثابة نفط العصر الرقمي، فمن يسيطر على تصميم وتصنيع هذه الرقائق الدقيقة يسيطر على مستقبل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، والأنظمة العسكرية المتقدمة(Meckling & Nahm, 2021) ، وهذا يفسر لماذا سنت الولايات المتحدة تشريعات استراتيجية مثل قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act) إلى جانب **قانون خفض التضخم (IRA)** ، كلا القانونين يمثلان تتويجًا لنموذج جديد من **السياسة الصناعية الجيوسياسية**، حيث يتم استخدام أدوات الدولة الاقتصادية—الدعم المالي، والحوافز الضريبية، ومتطلبات المحتوى المحلي—لتحقيق أهداف أمنية وقومية واضحة: إعادة توطين الصناعات الاستراتيجية وتقليل الاعتماد الحرج على الصين (Bang, 2024).

هذا التحول يعكس ظاهرة أوسع وأخطر، وهي **تسييس الاعتماد المتبادل (Weaponization of Interdependence)** ، فالعلاقات الاقتصادية التي كانت تُعتبر جسورًا للتعاون أصبحت تُستخدم الآن كأسلحة للضغط والإكراه، لقد أظهرت روسيا كيف يمكن استخدام الطاقة كسلاح، وأظهرت الولايات المتحدة كيف يمكن استخدام هيمنة الدولار ونظام سويفت المالي كأداة للعقوبات، وتدرك الصين أهمية سيطرتها على المعادن الأرضية النادرة وسلاسل التوريد، نتيجة لذلك، أصبح المنطق السائد لدى القوى الكبرى هو **تقليل المخاطر (De-risking)**، وهو ما يعني عمليًا بناء سلاسل إمداد موازية وموثوقة مع الحلفاء السياسيين فقط، فيما يُعرف بسياسة **الصداقة الصناعية (Friend-shoring)**.

إن هذه السياسات، التي يصفها البعض بـ السياسة الصناعية في زمن الأزمات، تؤدي حتمًا إلى **تجزئة الاقتصاد الدولي** إلى تكتلات إقليمية متنافسة، فبدلاً من نظام تجاري عالمي موحد تحكمه قواعد منظمة التجارة الدولية، نشهد صعود تكتلات جيوسياسية واقتصادية تسعى لتقليل اعتمادها على خصومها، يمثل توسع تكتل **بريكس بلس (BRICS+)**، ومساعيه المعلنة لتطوير بدائل للنظام المالي القائم على الدولار، الجانب الآخر من هذه العملة، إنها ليست مجرد محاولة لتحقيق مصالح اقتصادية، بل هي مشروع سياسي يهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون أقل هيمنة من قبل الغرب.

إن الآثار المترتبة على هذا التحول من العولمة إلى الإقليمية عميقة، خصوصا بالنسبة للدول النامية ودول الجنوب الدولي، فهذا التحول يقوض بشكل مباشر نموذج النمو القائم على التصدير الذي اعتمدت عليه العديد من الدول لتحقيق التنمية، كما أنه يجبرها على اتخاذ مواقف صعبة في خضم المنافسة بين القوى الكبرى، ويجعل الحصول على التكنولوجيا ورأس المال مشروطًا بالولاء الجيوسياسي، في هذا العالم المجزأ، تزداد مخاطر عدم الاستقرار الدولي، وتصبح مواجهة التحديات المشتركة مثل تغير المناخ والفقر أكثر صعوبة من أي وقت مضى (Stavytskyy & Dligach, 2025).

2.4 أزمة الطاقة: المحرك المزدوج للتضخم وعدم الاستقرار

إذا كانت التوترات الجيوسياسية قد أعادت تشكيل خريطة الاقتصاد الدولي، فإن أزمة الطاقة كانت هي **الوقود الذي أشعل فتيل الأزمة الاقتصادية الراهنة**، حيث عملت كمضاعف للأزمات الأخرى وحولت التحديات الهيكلية إلى

صدمات حادة ومباشرة، إن فهم هذه الأزمة يتطلب تجاوز التفسيرات السطحية التي ترجعها فقط إلى حدث جيوسياسي واحد، يوضح أوزيلي (2023) ببراعة أنها ليست مجرد نتيجة لصدمة عرض مؤقتة مثل الحرب في أوكرانيا، بل هي **أزمة هيكلية عميقة** ذات جذور تمتد لسنوات، وقد تم تفعيلها بفعل سلسلة من الصدمات المتتالية.

الجذر الهيكلي الأول لهذه الأزمة يكمن في **فجوة الاستثمار الطاقوي (The Energy Investment Gap)** ، على مدى العقد الماضي، شهد قطاع الوقود الأحفوري تراجعًا كبيرًا في الاستثمارات الجديدة، هذا التراجع لم يكن عشوائيًا، بل كان نتيجة مباشرة لضغط عالمي متزايد من أجل التحول نحو الطاقة النظيفة، وهو ضغط مارسته الحكومات من خلال اتفاق باريس للمناخ، والأسواق المالية من خلال معايير الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمي(ESG) ، والناشطين في المجتمع المدني، ومع أن هذا التحول كان ضروريًا وحتميًا لمواجهة تغير المناخ، إلا أنه اوجد ما يمكن تسميته بـ **انتقال طاقوي غير منظم (a disorderly energy transition)** ، لقد تم تقليص الاستثمارات في مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز) بوتيرة أسرع من قدرة مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) على التطور وتوفير إمدادات طاقة مستقرة وموثوقة على مدار الساعة، خصوصا في ظل عدم وجود حلول تخزين فعالة للطاقة على نطاق واسع، هذه الفجوة بين تراجع العرض التقليدي وعدم نضج العرض الجديد جعلت نظام الطاقة الدولي هشًا للغاية وعرضة لأي صدمة في الطلب (Ozili, 2023).

وقد جاءت هذه الصدمة بشكل حاد مع نهاية جائحة كوفيد-19، فمع رفع قيود الإغلاق، شهد الاقتصاد الدولي انتعاشًا سريعًا وغير متوقع في الطلب، ليس فقط على السلع الاستهلاكية، بل على كل ما يدخل في إنتاجها ونقلها، وكلها قطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، هذا الارتفاع المفاجئ في الطلب اصطدم بجانب عرض ضعيف وغير مرن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير في أواخر عام 2021، حتى قبل أن تطلق روسيا طلقة واحدة.

أما الحرب في أوكرانيا، فقد كانت بمثابة المحفز الذي حول هذه الهشاشة الهيكلية إلى أزمة عالمية شاملة، لم تكن مجرد اضطراب في الإمدادات، بل كانت استخدامًا متعمدًا للطاقة كسلاح جيوسياسي، عندما قلصت روسيا ثم قطعت إمدادات الغاز الطبيعي عن أوروبا، لم تكن تستهدف فقط الضغط على الحكومات الأوروبية، بل كانت تضرب في قلب النموذج الصناعي الألماني والأوروبي الذي بُني على مدى عقود على افتراض الحصول على طاقة روسية رخيصة وموثوقة، هذا الإجراء تسبب في أزمة طاقة غير مسبوقة في القارة، وأطلق سباقًا عالميًا محمومًا لتأمين شحنات الغاز الطبيعي المسال (LNG)البديلة، مما أدى إلى ارتفاع فلكي في أسعار الغاز على مستوى العالم، وتأثرت به حتى الدول التي لا تعتمد على الغاز الروسي بشكل مباشر.

كانت تداعيات هذا الارتفاع كارثية ومتعددة الأوجه، أولاً، كانت أزمة الطاقة هي **المحرك الرئيسي لموجة التضخم الدولية** في عامي 2022 و2023، فارتفاع أسعار الطاقة لا يقتصر على فواتير الكهرباء والتدفئة، بل ينتقل بسرعة إلى جميع قطاعات الاقتصاد عبر آليتين: **التأثيرات المباشرة** (ارتفاع تكاليف النقل والشحن)، و**التأثيرات غير المباشرة** (ارتفاع تكاليف المدخلات الصناعية، وأبرزها الأسمدة التي يعتمد إنتاجها بشكل كبير على الغاز الطبيعي، مما أدى بدوره إلى أزمة غذاء عالمية)، هذا التضخم الناتج عن جانب العرض جعل مهمة البنوك المركزية شبه مستحيلة، حيث اضطرت إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد لكبح التضخم، مع المخاطرة بدفع اقتصاداتها إلى ركود عميق (Ozili, 2023).

ثانيًا، كشفت الأزمة عن **التحدي المزدوج أو المعضلة الثلاثية (trilemma)** التي تواجه العالم، فالحكومات أصبحت مطالبة بتحقيق ثلاثة أهداف متضاربة في آن واحد:

- **ضمان أمن الطاقة** على المدى القصير، وهو ما قد يتطلب زيادة الاستثمار مؤقتًا في الوقود الأحفوري أو حتى العودة إلى مصادر ملوثة مثل الفحم، كما فعلت ألمانيا.
- **الحفاظ على القدرة على تحمل التكاليف** للمواطنين والشركات، لتجنب الاضطرابات الاجتماعية والإضرار بالقدرة التنافسية للصناعات.
- **تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة** على المدى الطويل، للوفاء بالالتزامات المناخية وتجنب كوارث بيئية مستقبلية.

إن الفشل في إدارة هذا التوازن الدقيق بين الأمن والتكلفة والاستدامة يهدد بإطالة أمد عدم الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي، ويجعل من أزمة الطاقة ليست مجرد فصل عابر، بل سمة هيكلية من سمات النظام الدولي الجديد.

3.4 الاستجابات المؤسسية المتباينة: بين التعلم والحمائية

في خضم هذه الأزمات المتراكبة، كشفت استجابات المنظمات الاقتصادية الكبرى عن تصدع عميق في الإجماع الدولي وغياب رؤية موحدة لمواجهة التحديات، بدلاً من استجابة عالمية منسقة، نشهد تباينًا حادًا في السلوك المؤسسي، مما يبرز مسارين متناقضين: مسار **التعلم التكيفي الإقليمي** الذي يهدف إلى تعزيز المرونة الداخلية من خلال التعاون، ومسار **الحمائية الجيوسياسية القومية** الذي يعطي الأولوية للمصالح الوطنية في سباق عالمي على الهيمنة.

النموذج الأول: البنك المركزي الأوروبي والتعلم من صدمات الماضي

يمثل البنك المركزي الأوروبي (ECB) الحالة النموذجية للمسار الأول، حيث أظهر قدرة فريدة على ما يمكن تسميته بـ **التعلم المؤسسي عبر الأزمات**، لقد كانت أزمة الديون السيادية الأوروبية (2010-2012) بمثابة معمودية النار للبنك، ففي تلك الفترة، تعرض لانتقادات حادة بسبب استجابته البطيئة والمترددة، والتي كانت مشروطة بسياسات تقشفية قاسية كادت أن تؤدي إلى تفكك منطقة اليورو، لقد كان البنك آنذاك أسيرًا لعقيدة صارمة مستوحاة من البنك المركزي الألماني (Bundesbank)، تركز بشكل شبه حصري على هدف استقرار الأسعار وتتجنب أي دور يُنظر إليه على أنه إنقاذ للحكومات، لكن الدرس الأهم والمؤلم الذي تعلمه البنك من تلك التجربة التي كادت أن تكون كارثية، والذي تجسد في خطاب رئيسه آنذاك ماريو دراغي كل ما يلزم (whatever it takes)، هو أن دوره لا يمكن فصله عن الحفاظ على سلامة الاتحاد النقدي نفسه (Quaglia & Verdun, 2023).

هذا الدرس المستفاد تُرجم إلى استجابة مختلفة تمامًا في مواجهة جائحة كوفيد-19 عام 2020، فبدلاً من التردد، تحرك البنك بسرعة وحسم، وأطلق **برنامج شراء الطوارئ الوبائي (PEPP)** بقيمة 1.85 تريليون يورو. لم يكن هذا البرنامج مجرد أداة نقدية لضخ السيولة، بل كان **إشارة سياسية واستراتيجية** واضحة للأسواق بأن البنك لن يسمح للأزمة الصحية بأن تتحول إلى أزمة مالية تهدد بتفكك منطقة اليورو. لقد عكس هذا التحرك تحولًا جوهريًا في فهم البنك لدوره، حيث اعترف

صراحة بأن **الاستقرار المالي** ليس مجرد هدف ثانوي، بل هو شرط أساسي لتحقيق **استقرار الأسعار**، هذا التحول من عقيدة ضيقة إلى عقيدة أوسع وأكثر براغماتية يمثل ما يسميه منظرو السياسات **تعلمًا مزدوج الحلقة (double-loop learning)**، وهو ليس مجرد تغيير في الأدوات (تعلم أحادي الحلقة)، بل تغيير في الأهداف الأساسية والاستراتيجية للمؤسسة نفسها، ومع ذلك، يظل هذا النهج، رغم نجاحه، محصورًا في إطار إقليمي يهدف إلى الحفاظ على تماسك كتلة اقتصادية واحدة.

النموذج الثاني: قانون خفض التضخم الأمريكي وسيادة المنطق الجيوسياسي

على النقيض تمامًا من هذا النموذج القائم على التعاون الإقليمي، تأتي استجابة الولايات المتحدة المتمثلة في **قانون خفض التضخم (IRA)**، والتي تمثل تتويجًا لسيادة المنطق القومي والجيوسياسي، يوضح بانغ (2024)أن هذا القانون، على الرغم من تسميته وأهدافه المناخية المعلنة، هو في جوهره قانون **سياسة صناعية جيوسياسية**، إنه ليس مجرد استجابة لتغير المناخ، بل هو رد استراتيجي على عقود من تراجع التصنيع في الولايات المتحدة، وعلى الصعود التكنولوجي والاقتصادي للصين، وعلى هشاشة سلاسل الإمداد التي كشفتها الجائحة.

الآلية المحورية في هذا القانون هي **متطلبات المحتوى المحلي (local content requirements)**، التي تربط الحصول على دعم مالي سخي للتقنيات الخضراء (مثل السيارات الكهربائية والبطاريات) بأن تكون نسبة معينة من مكوناتها قد صُنعت في أمريكا الشمالية، هذا النهج يمثل قطيعة واضحة مع مبادئ التجارة الحرة التي دافعت عنها الولايات المتحدة لعقود، ويشكل ضربة مباشرة لقواعد منظمة التجارة الدولية (WTO) التي تمنع التمييز ضد المنتجات الأجنبية، فبدلاً من السعي إلى اتفاقيات دولية لخفض الانبعاثات، اختارت الولايات المتحدة استخدام قوتها المالية الهائلة لايجاد حوافز تجبر الشركات الدولية على نقل استثماراتها ومصانعها إلى أراضيها.

هذا التوجه، الذي يهدف إلى تحقيق **السيادة التكنولوجية** والأمن الاقتصادي الوطني، له عواقب عالمية وخيمة، أولاً، يطلق **سباق دعم عالمي (global subsidy race)**، حيث يشعر الشركاء التجاريون المقربون، مثل الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان، بأنهم مجبرون على الرد بسياسات مماثلة لحماية صناعاتهم من الجذب الأمريكي، هذا السباق يؤدي إلى تشويه المنافسة الدولية، ويهدد بإعادة العالم إلى حقبة من السياسات التجارية من طراز إفقار الجار (beggar-thy-neighbor)، ثانيًا، إنه يسرّع من تفكيك منظومة التجارة الدولية ويعزز التوجه نحو الإقليمية والتكتلات المتنافسة الذي أشار إليه ستافيتسكي ودليغاتش(2025) .

النتيجة: تآكل الحوكمة الاقتصادية الدولية

إن هذا التباين الحاد في الاستجابات يطرح سؤالًا جوهريًا حول مستقبل الحوكمة الاقتصادية الدولية، إنه يكشف عن غياب أي جهة فاعلة قادرة أو راغبة في توفير المنافع العامة الدولية (global public goods) مثل نظام تجاري مفتوح أو استقرار مالي عالمي، في غياب قيادة عالمية قادرة على بناء توافق في الآراء من المرجح أن يستمر العالم في مسار التجزئة، حيث تسعى كل قوة اقتصادية إلى تعظيم مصالحها ضمن تكتلها الخاص، هذا الواقع يجعل حل المشاكل الدولية المشتركة، التي لا تعترف بالحدود مثل (تغير المناخ، والأوبئة المستقبلية، وأزمات الديون في الدول النامية) أكثر صعوبة وتعقيدًا من أي وقت

مضى، إن شلل مؤسسات مثل منظمة التجارة الدولية وصعوبة تنسيق السياسات داخل مجموعة العشرين ليسا إلا عرضين لهذا المرض الأعمق: تآكل الإرادة السياسية للتعاون في عالم يزداد انقسامًا

4.4 انهيار النموذج الهيكلي وتأثيره على الناس

إن الاختبار النهائي لأي نموذج اقتصادي ليس فقط قدرته على توليد أرقام نمو مجردة، بل قدرته على تحسين حياة الناس وتوفير الاستقرار والفرص لهم، وفي هذا المقياس تحديدًا، تظهر أعمق تجليات فشل النموذج الهيكلي الحالي، فالتحولات الكبرى التي تم تحليلها في الأقسام السابقة ليست مجرد تحولات في موازين القوى الدولية أو مؤشرات اقتصادية كلية؛ إنها تنعكس بشكل مباشر ومؤلم على حياة المليارات من البشر، محولة الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وسياسية عميقة.

لقد قام العقد الاجتماعي الضمني لحقبة ما بعد الحرب الدولية الثانية، على الأقل في الدول المتقدمة وجزء من الناشئة، على وعد بسيط: العمل الجاد يؤدي إلى حياة أفضل، كان هذا الوعد يعني وجود فرص عمل مستقرة ذات أجور جيدة ومتنامية، والقدرة على تملك منزل، والوصول إلى تعليم ورعاية صحية جيدة، وتقاعد آمن، لكن استنفاد محركات النمو التقليدية قد حطم هذا الوعد، في الواقع الملموس، يعني ركود الاستهلاك الحقيقي تآكل القوة الشرائية للأجور في مواجهة التضخم، خصوصا في تكاليف أساسيات الحياة مثل السكن والطاقة والغذاء، ويعني تراجع الإنفاق الحكومي تآكل جودة الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي التي كانت تمثل الدرع الواقي للأفراد في أوقات الشدة، أما تراجع الاستثمار وتجزئة التجارة فيعنيان أن فرص العمل الصناعية المستقرة التي كانت تشكل العمود الفقري للطبقة الوسطى أصبحت أكثر ندرة، لتحل محلها وظائف خدمية ذات أجور أقل واستقرار أضعف.

هذا الواقع الجديد من الركود العلماني (Secular Stagnation) وانعدام اليقين يجبر الناس والأسر على التحول من عقلية الازدهار إلى عقلية **البقاء المالي(Financial Survival)** ، وكما يوضح بوتيري وآخرون (Puteri et al., 2025) في تحليلهم، يتبنى الناس مجموعة من السلوكيات المالية الدفاعية التي، على الرغم من أنها قد تكون عقلانية على المستوى الفردي، إلا أنها كارثية على المستوى الكلي، وتشمل هذه السلوكيات:

- **تقليص الإنفاق:** يتم تأجيل المشتريات الكبرى (مثل السيارات أو المنازل)، ويتم تقليص الإنفاق على السلع غير الأساسية، وتصبح الأولوية القصوى هي بناء مدخرات طارئة.
- **تجنب الديون:** يصبح الاقتراض، الذي كان في السابق أداة للارتقاء الاجتماعي، يُنظر إليه كمخاطرة يجب تجنبها، مما يقلل من الاستثمار في التعليم أو المشاريع الصغيرة.
- **البحث عن مصادر دخل غير مستقرة:** يتجه الناس بشكل متزايد إلى **اقتصاد الأعمال الحرة (Gig Economy)** كمصدر للدخل الإضافي أو الأساسي، لكن هذا الاقتصاد، الذي غالبًا ما يتم تسويقه على أنه يوفر المرونة، هو في حقيقته اقتصاد الهشاشة(Precariat) ، حيث يفتقر العاملون فيه إلى أبسط الحقوق مثل التأمين الصحي، وإجازات مرضية مدفوعة، أو أمان وظيفي.

إن النتيجة المباشرة لهذا السلوك الدفاعي هي ايجاد **حلقة مفرغة ومدمرة للنمو**، فعندما يقلل الجميع من إنفاقهم في نفس الوقت، ينهار الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا الانخفاض في الطلب يقلل من حوافز الشركات للاستثمار في توسيع

الإنتاج أو توظيف المزيد من العمال؛ بل قد يدفعها إلى تسريح العمال لخفض التكاليف، وهذا بدوره يزيد من حالة عدم اليقين المالي لدى الناس، مما يدفعهم إلى المزيد من التقشف والادخار، وهكذا دواليك، هذه الديناميكية تفسر جزئيًا لماذا أصبح التعافي من الأزمات الحديثة بطيئًا وغير متكافئ، ولماذا يمكن للاقتصادات أن تظل عالقة في فخ النمو المنخفض والهشاشة العالية لفترات طويلة.

ولعل أخطر تداعيات هذه الأزمة الهيكلية على المدى الطويل هو **تآكل الطبقة الوسطى**، لقد كانت الطبقة الوسطى تاريخيًا هي المحرك المزدوج للاقتصاد والديمقراطية: محرك للاستهلاك المستقر من خلال قوتها الشرائية، وصمام أمان للاستقرار السياسي من خلال طموحاتها المعتدلة وإيمانها بالنظام القائم، لكن هذا التآكل، الناتج عن ركود الأجور، وأتمتة الوظائف الروتينية، وتصاعد تكاليف المعيشة، يؤدي إلى تفريغ الوسط (hollowing out of the middle) وظهور مجتمعات مستقطبة اقتصاديًا: قلة صغيرة من الفائزين في القمة، وكتلة كبيرة من الكادحين في الأسفل، مع مساحة متقلصة في المنتصف.

وهذا التآكل الاقتصادي يفتح الباب على مصراعيه أمام **أزمة سياسية أعمق**، فكما يجادل ميلدنبرغر (Mildenberger, 2020)، فإن الناس الذين يشعرون بأن النظام الاقتصادي قد تخلى عنهم يصبحون أكثر تقبلاً للخطابات الشعبوية التي تقدم حلولاً بسيطة لمشاكل معقدة، وتلقي باللوم على الآخرين (سواء كانوا مهاجرين، أو نخبًا، أو دولًا أجنبية)، إن صعود الحركات القومية والشعبوية في جميع أنحاء العالم ليس مجرد ظاهرة سياسية، بل هو عرض مباشر لهذا الانهيار في العقد الاجتماعي الاقتصادي، وهذا الاستقطاب السياسي بدوره يجعل من المستحيل تقريبًا تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة وطويلة الأمد اللازمة لمعالجة جذور الأزمة، مما يساهم في ايجاد حلقة مفرغة أخرى حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى شلل سياسي، وهذا الشلل يمنع حل الأزمة الاقتصادية.

5. خلاصة الدراسة: تشخيص أزمة النظام الدولي

تخلص هذه الدراسة إلى أن الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ليست مجرد حدث دوري عابر يحدث عبر الزمن أو صدمة خارجية مؤقتة، بل هي **أزمة هيكلية عميقة ومتعددة الأبعاد** في بنية النظام الاقتصادي والسياسي الدولي نفسه، إنها تجسيد حقيقي لمفهوم الأزمات المتراكبة (Polycrisis)، حيث لم تعد الأزمات تحدث بالتتابع، بل تتفاعل وتتضخم بشكل متزامن، لقد أظهر التحليل أن العالم ينتقل بشكل لا رجعة فيه من حقبة العولمة المفرطة المتفائلة إلى حقبة جديدة تتسم بالمنافسة الجيوسياسية الحادة، والتجزئة الإقليمية، وعودة السياسة الصناعية القومية، حيث أصبحت مفاهيم مثل السيادة الاقتصادية والأمن القومي هي المحركات الرئيسية للسياسات العامة، متجاوزة منطق الكفاءة الاقتصادية البحتة.

لقد لعبت أزمات الطاقة دورًا محوريًا في كشف هشاشة هذا النظام، حيث عملت كمحفز لموجة تضخم عالمية عنيدة وأبرزت الارتباط العضوي الذي لا ينفصم بين أمن الطاقة والأمن الاقتصادي، وفي مواجهة هذه التحديات المتشابكة، كانت الاستجابات المؤسسية مجزأة وغير متسقة، مما يعكس تآكل الحوكمة الدولية، لقد تراوحت هذه الاستجابات بين نماذج ناجحة للتعاون الإقليمي التكيفي، كما يتضح في استجابة البنك المركزي الأوروبي القائمة على التعلم بين الأزمات، وسياسات حمائية جيوسياسية، كما يتجلى في قانون خفض التضخم الأمريكي، الذي يهدد بتقويض ما تبقى من النظام التجاري متعدد الأطراف وإطلاق سباق دعم عالمي مكلف.

والأهم من ذلك كله، لقد كشف البحث أن هذه التحولات الكبرى تستند إلى أساس اقتصادي متصدع، إن استمرار الاعتماد على نموذج النمو الاقتصادي القديم، الذي وصلت محركاته الأربعة (الاستهلاك، والإنفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات) إلى طريق مسدود، لم يعد خيارًا قابلاً للاستمرار، فهذا النموذج لا يفشل فقط في تحقيق النمو المستدام، بل إنه يفاقم أيضًا من عدم المساواة، ويقوض الاستقرار الاجتماعي من خلال تآكل الطبقة الوسطى، ويجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة هدفًا بعيد المنال.

التوصيات: ملامح الطريق إلى الأمام

إن تشخيص أزمة بهذا العمق والتعقيد يتطلب حلولاً متكاملة تتجاوز الإجراءات قصيرة المدى، توصي هذه الدراسة بضرورة التحرك بشكل متزامن على ثلاثة مستويات مترابطة:

- **على المستوى الوطني: نحو عقد اجتماعي جديد:** لم يعد بإمكان الحكومات الاعتماد على أدوات السياسة التقليدية وحدها. يجب عليها تبني **سياسات صناعية نشطة** من الجيل الجديد، لا تركز فقط على المنافسة وحماية الأسواق، بل على بناء اقتصادات مرنة ومستدامة وقادرة على التكيف، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة وموجهة استراتيجيًا في التحول الأخضر، والرقمنة، والبحث والتطوير، والأهم من ذلك، يجب أن تكون هذه السياسات مصحوبة بإعادة بناء **العقد الاجتماعي**، من خلال تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من آثار التحولات الهيكلية على الناس، والاستثمار بكثافة في التعليم وتطوير المهارات لتجهيز القوى العاملة لوظائف المستقبل، ومعالجة التفاوتات الصارخة في الدخل والثروة.
- **على المستوى الإقليمي: بناء تكتلات مرنة:** في عالم يتجه نحو التجزئة، يمكن للتكتلات الإقليمية أن تلعب دورًا بناءً كحصن ضد الصدمات الدولية وكمختبر لآليات التعاون الجديدة، لقد أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي خلال الجائحة (من خلال إصدار ديون مشتركة لتمويل خطة التعافي) أن السيادة المجمعة (pooled sovereignty) يمكن أن تكون أكثر فعالية من السيادة الوطنية المنعزلة، يجب تعزيز هذه الآليات وتوسيعها لتشمل مجالات حيوية جديدة مثل أمن الطاقة من خلال شبكات مترابطة، وتأمين سلاسل الإمداد للمواد الخام الحرجة، وتنسيق السياسات الرقمية والتكنولوجية، يمكن لهذا النموذج أن يكون مصدر إلهام لمناطق أخرى تسعى لتعزيز استقلاليتها الاستراتيجية في عالم متعدد الأقطاب.
- **على المستوى الدولي: إصلاح التعاون متعدد الأطراف:** على الرغم من التوترات الحالية التي تجعل التعاون الدولي يبدو مثاليًا، إلا أنه يظل ضرورة براغماتية لا غنى عنها، لا يمكن حل المشاكل ذات الطبيعة الدولية بطبيعتها—مثل تغير المناخ، والأوبئة المستقبلية، والاستقرار المالي، وأزمات الديون السيادية—إلا من خلال آليات متعددة الأطراف، وهذا يتطلب **إصلاحًا جذريًا للمؤسسات الدولية القائمة** (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية) لجعلها أكثر تمثيلاً لواقع القوى الاقتصادية الجديد، وأكثر فعالية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، يجب تحديث قواعد التجارة الدولية لتشمل معايير بيئية واجتماعية، وإنشاء آليات فعالة لإعادة هيكلة ديون الدول المتعثرة، وتطوير أطر تنظيمية عالمية للذكاء الاصطناعي.

نظرة مستقبلية: الأزمة كفرصة للتحول النموذجي

إن الطريق إلى الأمام محفوف بالشكوك والتحديات، يمكن للعالم أن ينزلق بسهولة أكبر في مسار من القومية الاقتصادية، والحروب التجارية، والصراع الجيوسياسي—وهو مسار سيؤدي حتمًا إلى عالم أكثر فقرًا وأقل استقرارًا وأكثر خطورة.

ولكن، كما هو الحال مع كل أزمة كبرى في التاريخ، فإن الأزمة الحالية قد تكون أيضًا **فرصة نادرة لإعادة التفكير في الافتراضات الأساسية** التي قامت عليها العقود الماضية، وبناء نموذج اقتصادي عالمي جديد، إنها فرصة للانتقال من نموذج مهووس بالنمو الكمي للناتج المحلي الإجمالي إلى نموذج يركز على **الرفاه الإنساني والاستدامة البيئية**، إنها فرصة لاستبدال العولمة المفرطة الهشة بـ **اعتماد متبادل مُدار** أكثر مرونة وأمانًا، والأهم من ذلك، إنها فرصة لإعادة تأكيد أن الاقتصادات يجب أن تخدم المجتمعات، وليس العكس، إن اغتنام هذه الفرصة يتطلب رؤية وشجاعة سياسية على المستويين الوطني والدولي، وهو التحدي الأكبر الذي يواجه جيلنا.

المراجع

Bang, G. (2024). The U.S. Inflation Reduction Act: Climate policy as economic crisis response. *Environmental Politics*. https://doi.org/10.1080/09644016.2024.2437886

International Monetary Fund. (2024). *World economic outlook*. https://www.imf.org/en/Publications/WEO

Meckling, J., & Nahm, J. (2021). Strategic state capacity: How states counter opposition to climate policy. *Comparative Political Studies*, *55*(3), 493–523. https://doi.org/10.1177/00104140211024308

Mildenberger, M. (2020). *Carbon captured: How business and labour control climate politics*. MIT Press.

Ozili, P. K. (2023). *Global energy crisis: Impact on the global economy* (MPRA Paper No. 118791). University Library of Munich, Germany. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/118791/

Puteri, H. E., Halim, A., Arinda, N., & Rahman, M. (2025). Evaluating economic crisis challenges and strategies for financial survival in the tough economy of 2025. *GIC Proceeding*, *7*(1), 1–14.

Quaglia, L., & Verdun, A. (2023). Explaining the response of the ECB to the COVID-19 related economic crisis: Inter-crisis and intra-crisis learning. *Journal of European Public Policy*, *30*(4), 635–654. https://doi.org/10.1080/13501763.2022.2141300

Stavytskyy, A., & Dligach, A. (2025). The global economic model in crisis: An analysis of the obstacles to the Sustainable Development Goals. *Sustainability*, *17*(19), 8537. https://doi.org/10.3390/su17198537

Stiglitz, J. E. (2000, April 17). What I learned at the world economic crisis. *The New Republic*. https://newrepublic.com/article/61386/what-i-learned-world-economic-crisis

Tooze, A. (2018). *Crashed: How a decade of financial crises changed the world*. Viking.

United Nations. (2024). *The Sustainable Development Goals report 2024*. https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2024.pdf

Wang, S., Deng, L. H., Zhou, W. T., & Zhu, Z. Y. (2011, May). Empirical research on the relationship between energy consumption and economic growth in Heilongjiang province. In *Proceedings of the 8th International Conference on Information Systems for Crisis Response and Management (ISCRAM)* (pp. 1-5). IEEE.

10/30/2025